الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/RES/50/92
2 February 1996

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٩٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/50/616)]

٩٢/٥٠ - تعزيز التعاون الدولي من أجل إيجاد حل دائم لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٢/٤١ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ١٩٨/٤٢ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، و ١٩٨/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢٠٥/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، و ٢١٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، و ١٤٨/٤٦ و ١٥١/٤٦ المؤرخين ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و ١٩٨/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٨٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤،

وإذ تعيد تأكيد قراريها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بتجديد الحوار بشأن ترسيخ التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة، و ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ المتعلق بخطة للتنمية،

وإذ تلاحظ تحسن حالة الديون في عدد من البلدان النامية منذ النصف الثاني للثمانينات والمساهمة التي قدمتها الاستراتيجية المتطورة للديون في هذا التحسن،

وإذ تلاحظ مع التقدير التدابير التي اتخذتها البلدان الدائنة لتخفيف عبء الديون في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا، وإذ ترحب بالشروط المواتية إلى حد أبعد الواردة في تدابير تخفيف عبء الديون التي توخاها مؤخرا نادي باريس، وهي شروط نابولي الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لأفقر البلدان وأثقلها ديونا، لمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة، والمساهمة، من ثم، في إمكانيات استئناف تلك البلدان لنموها وتنميتها،

وإذ تعيد تأكيد الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، ولمساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة،

وإذ تؤكد أهمية استمرار البلدان المدينة في متابعة وتكثيف جهودها فيما يتعلق ببرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار والتكيف الهيكلي، من أجل زيادة المدخرات والاستثمارات، والحد من التضخم وتحسين الكفاءة الاقتصادية، مع مراعاة ضرورة معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وخصائص كل منها، فضلا عن ضعف أفقر الطبقات من سكانها،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى زيادة مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، ولا سيما في أفريقيا، في الجهود التي تبذلها لتحسين حالة ديونها نظرا لاستمرار الارتفاع الشديد في مستوى رصيدها الكلي من الديون وأعباء خدمة الديون،

وإذ تلاحظ الحاجة الملحة إلى التنفيذ الكامل والبناء والسريع لمختلف تدابير تخفيف عبء الديون التي اتخذتها البلدان الدائنة في إطار نادي باريس وعن طريق إلغائها للديون الرسمية الثنائية وتخفيف عبئها تخفيفا متكافئا على حد سواء،

وإذ تلاحظ أيضا أنه بسبب التطورات المتقلبة في سياق الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون، من الضروري إحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اتخاذ تدابير جديدة ومحددة واتباع نهج مبتكرة، فيما يتعلق بالإسهام في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تلاحظ مع القلق استمرار مشاكل الديون وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية المدينة بوصفها تشكل عنصرا يؤثر تأثيرا ضارا في جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي، وإذ تشدد على أهمية التخفيف من أعباء الديون وخدمة الديون المرهقة المتصلة بمختلف أنواع ديون كثير من البلدان النامية، على أساس اتباع نهج دائم وإنمائي المنحى ومنصف وفعال، والقيام، عند الاقتضاء، بمعالجة الرصيد الكامل لديون أفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية باعتبارها مسألة ذات أولوية،

وإذ تلاحظ أن عمليات الإقراض المتعددة الأطراف مستبعدة من إعادة جدولة الديون، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، ضرورة النظر في اتباع نهج شاملة لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل كبيرة فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف وذلك عن طريق التنفيذ المرن للصكوك القائمة والآليات الجديدة عند اللزوم،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه، في عدد من البلدان النامية التي تبذل جهودا مستمرة وشاقة للإصلاح الاقتصادي، لا يزال عبء الديون وخدمة الديون يشكل عقبة رئيسية أمام إعادة تنشيط نمو تلك البلدان وتنميتها في الميدان الاقتصادي وبخاصة أقلها نموا،

وإذ تلاحظ أن البلدان النامية التي واصلت، مع تحملها تكلفة باهظة، الوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بالديون وخدمة الديون في أوقاتها قد قامت بذلك بالرغم من القيود المالية الخارجية والداخلية الخطيرة،

وإذ تعرب عن قلقها لأن تدابير تخفيف عبء الديون المتخذة حتى الآن لم توفر بصورة كاملة حتى الآن حلولا دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون القائمة التي تواجه عددا كبيرا من البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا،

وإذ تعيد تأكيد النتائج، المتفق عليها، التي انتهت إليها جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي عقدت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، فيما يتعلق بإيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، فضلا عن النظر في اتخاذ تدابير مناسبة تتعلق بتعبئة موارد كبيرة وجديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة،

وإذ تلاحظ، بينما تتناول مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، الحالة في بعض البلدان الدائنة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة النمو الاقتصادي العالمي وضرورة توفير بيئة اقتصادية دولية داعمة بصورة مستمرة فيما يتعلق بجملة أمور منها معدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق، والممارسات التجارية، وفرص الحصول على التكنولوجيا، وأسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، وإذ تلاحظ استمرار الحاجة إلى توفير الموارد لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة للبلدان النامية،

وإذ تحيط علما بنتائج المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا دي انديا‌س، كولومبيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبخاصة الفصل الثالث، المعنون "القضايا الاقتصادية"، من الوثيقة الختامية للمؤتمر[١]،

وإذ تحيط علما أيضا بالبلاغ الصادر عن مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة[٢]، المعقود في هاليفاكس، كندا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما كذلك بالبلاغ الصادر عن اللجنة المؤقتة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي،

---

(١) A/50/752-S/1995/1035، المرفق الثالث.

(٢) A/50/254-S/1995/501، المرفق الأول.

المنعقدة في واشنطن، العاصمة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥،

وإذ تحيط علما بالإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة السبعة والسبعين[٣]، المعتمد في الاجتماع السنوي التاسع عشر لوزراء خارجية مجموعة السبعة والسبعين والصين، المعقود في نيويورك، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥[٤]؛

٢ - تسلّم بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الاقتصاد العالمي وفي الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مطرد وتنمية مستدامة؛

٣ - تسلّم أيضا بأن الاستراتيجية الدولية المتطورة للديون يجب أن تعزز بتدفقات مالية خارجية مناسبة إلى البلدان النامية المدينة؛

٤ - تؤكد أهمية مواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية خارجية مواتية عن طريق جملة أمور منها تحسين فرص الوصول إلى الأسواق وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وتوفير إشراف فعال على أسعار الفائدة الدولية وزيادة تدفق الموارد، فضلا عن تحسين فرص الحصول على التكنولوجيا للبلدان النامية؛

٥ - تشدد على ضرورة إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى، ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون وخدمة الديون المستمرة لأفقر البلدان النامية وأكثرها مديونية وعلى أهمية التنفيذ الكامل والبناء والسريع لشروط نابولي المتفق عليها في نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، من أجل تلك البلدان، بغية مساعدتها على الخروج من عملية إعادة الجدولة على أساس اتباع سياسات اقتصادية سليمة في هذه البلدان، ومن ثم المساهمة في تعزيز إمكانياتها لاستئناف النمو والتنمية؛

٦ - تعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية المدينة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون بالرغم من تكبدها تكلفة اجتماعية مرتفعة وتشجع، في هذا الصدد، الدائنين من القطاع الخاص، وبخاصة المصارف التجارية، على مواصلة مبادراتهم وجهودهم لمعالجة مشاكل الديون التجارية التي تواجهها البلدان النامية المتوسطة الدخل؛

---

(٣) A/50/518، المرفق.

(٤) A/50/379 و Corr.1 .

٧ - تدعو البلدان الدائنة، ومصارف القطاع الخاص والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، إلى النظر، ضمن حدود اختصاصاتها، في مواصلة القيام بمبادرات وبذل الجهود لمعالجة مشاكل الديون التجارية لأقل البلدان نموا والطلبات المتعلقة باستمرار تعبئة الموارد عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنمائية الدولية من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المستوفية للشروط على تخفيض ديونها التجارية؛

٨ - تلاحظ ارتفاع نسبة الديون المتعددة الأطراف لعدد من البلدان النامية وتدعو المؤسسات المالية الدولية إلى دراسة المقترحات الرامية إلى معالجة مشاكل تلك البلدان فيما يتعلق بالديون المتعددة الأطراف، مع مراعاة الحالة الخاصة بكل بلد، والمحافظة، في الوقت ذاته، على مركز الدائنين الممتازين للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، لضمان أن يكون باستطاعتها مواصلة توفير التمويل بشروط تساهلية لتلك البلدان النامية للمساعدة في تنميتها؛

٩ - تعيد تأكيد الاستعراض العالمي لمنتصف الفترة لتنفيذ برنامج العمل في التسعينات لأقل البلدان نموا، وبخاصة الإجراءات المناسبة لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بديونها الثنائية الرسمية والتجارية والمتعددة الأطراف؛

١٠ - تلاحظ مع القلق استمرار عبء التزامات الديون وخدمة الديون للبلدان المتوسطة الدخل، بما في ذلك خاصة تلك الموجودة في أفريقيا، وتشجع الدائنين، بما في ذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف التجارية، على مواصلة معالجة التزاماتها بفعالية؛

١١ - تشدد على أهمية مواصلة عمليات الإقراض بشروط تساهلية التي يقوم بها مرفق التكيف الهيكلي المعزز للبلدان المنخفضة الدخل؛

١٢ - تشدد أيضا على ضرورة أن توفر المرافق القائمة تدابير لتخفيف عبء الديون عن طريق برامج مختلفة لتحويل الديون، حيثما أمكن، مثل عمليات تحويل الديون إلى مشاركة في رأس المال، وعمليات تحويل الديون إلى التزام بحماية الطبيعة، وعمليات تحويل الديون إلى مشاركة في نماء الطفل، والعمليات الأخرى لتحويل الديون إلى مشاركة في التنمية، يتعين تنفيذها على نطاق واسع لإمكان مساعدة البلدان المعنية مساعدة فعالة في جهودها الإنمائية، فضلا عن دعم التدابير لصالح أضعف شرائح مجتمعات تلك البلدان واستحداث تقنيات لتحويل الديون تطبق على برامج ومشاريع التنمية الاجتماعية، تمشيا مع أولويات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥؛

١٣ - تشدد كذلك على الحاجة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان النامية المدينة، بالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون التي تشمل تخفيض الديون وخدمة الديون، وتحث البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على مواصلة تقديم المساعدة المالية التساهلية، ولا سيما إلى أقل البلدان نموا، من أجل دعم تنفيذ البلدان النامية لبرامج الإصلاحات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار، والتكيف الهيكلي،

والقضاء على الفقر، لتمكينها من التخلص من عبء الديون الثقيل ومساعدتها على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

١٤ - تشدد على ضرورة الانتهاء على وجه السرعة من الأعمال الجارية لصندوق النقد الدولي، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي، بشأن الخطوات التي تتخذ لمعالجة مشاكل البلدان المنخفضة الدخل التي تضطلع ببرامج قوية للتكيف والإصلاح ولكن قد يثبت أن حالة ديونها، بما في ذلك ديونها للمؤسسات المتعددة الأطراف، لا يمكن أن تستمر، حتى بعد تخفيض الديون على أساس شروط نابولي، وفي هذا الصدد، تحث البلدان المانحة على الوفاء فورا بالتزامها بالعملية العاشرة لتجديد الموارد الإنمائية الدولية بالموارد وتقديم الدعم للتزويد بقدر هام من الموارد عن طريق العملية الحادية عشرة لإعادة تزويد المؤسسة بالموارد وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن نتائج اجتماع لجنة التنمية المقرر عقده في نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

١٥ - تلاحظ المبادرة إلى وضع ترتيبات مالية موازية جديدة، مكملة للترتيبات العامة للاقتراض، بهدف مضاعفة الموارد المتاحة حاليا في إطار الترتيبات العامة للاقتراض؛

١٦ - تسلّم بأن الاستراتيجية المتطورة للديون يجب أن تكون مصحوبة ببيئة دولية مواتية وداعمة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وقرارات مراكش الوزارية لصالح أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٥]؛

١٧ - تدعو صندوق النقد الدولي إلى مواصلة استنباط تدابير وإجراءات محددة للسياسة العامة من أجل معالجة المشاكل التي تواجهها البلدان النامية المدينة؛

١٨ - تؤكد ضرورة تشجيع التدفقات الخاصة إلى جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مع تقليل خطر التقلبات؛

١٩ - تشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة توفير شبكات السلامة الاجتماعية للفئات الضعيفة التي تتأثر سلبيا أكثر من غيرها بتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية في البلدان المدينة، وبخاصة الفئات المنخفضة الدخل؛

٢٠ - تحث المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف، وكذلك

---

(٤) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

المصارف التجارية وغيرها من مؤسسات الإقراض، حين تواصل تنفيذ مختلف التدابير التي تستهدف المساهمة في إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وكذلك حين تستطلع الحاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية ومبتكرة للتخفيف بصورة كبيرة من عبء الديون الخارجية وخدمة الديون على البلدان النامية، على التأكد من التنفيذ الكامل والمراعاة التامة لاستراتيجية الديون التي تطورت عبر السنين؛

٢١ - تسلّم بالحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية، وبخاصة أفقر البلدان وأثقلها ديونا، على تعبئة الموارد اللازمة لجهودها الإنمائية، وتسلم أيضا بأن إيجاد حلول دائمة وإنمائية المنحى ومنصفة وفعالة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية يمكن أن يسهم في تحرير الموارد المحلية وفي دعم جهودها الإنمائية، ولا سيما جهودها في مجال التنمية الاجتماعية؛

٢٢ - تطلب إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات ذات الصلة، أن يستفيد من قوة الدفع المكتسبة من مختلف الاجتماعات التي عالجت مسائل الديون وأن يعالج مشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، وبخاصة مشاكل أقل البلدان نموا، لدى إعداد خطة للتنمية؛

٢٣ - تطلب أيضا إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز، فضلا عن القطاع الخاص، إلى اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والمقررات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمت منذ بداية التسعينات بشأن التنمية، وتتناول، في جملة أمور وحسب الاقتضاء، مسألة الديون الخارجية؛

٢٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٦
٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥